ظاهرة الفساد: بحث في المفهوم الأسباب الأنواع والمظاهر

CORRUPTION PHENOMENON: SEARCH IN CONCEPT CAUSES SPECIES AND APPEARANCES

فاتح النور رحموني[1]، ليلى مداني[2]

[1] جامعة محمد بوضياف مسيلة الجزائر fatahennour.rahmouni@univ-msila.dz

[2]جامعة محمد بوقرة بومرداس الجزائر l.madani@univ-boumerdes.dz

تاريخ الاستلام: 2021/05/02 تاريخ القبول: 2021/06/13 تاريخ النشر: 2021/06/27

ملخص:

ظاهــرة الفساد من أكثر الظواهر المنتشرة في المجتمعات البشــرية والملازمة للسلوك الإنساني على مر التاريخ، فرغــم اختلاف وتغير أنظمة الحكم وتطور أنماط حياة البشر غير أنها لا تزال منتشرة بشكل كبير وعلى مستويات ومجـالات متعددة خاصة في الأنظمة الاستبدادية، ومنه فان دراسة هذه الظاهــرة علميا تعد ضرورة ملحة، ويعتبر تحديد وضبط مفهــوم هذه الظاهــرة العنصر الأساسـي لفهمها وتحديد آليات معالجتها، وسنحاول من خلال هذا البحث تحديد وضبط مفهوم الفساد، وكذا محاولة تحديد مسبباته وأشكاله وأيضا مظاهره ووسائله وآثاره.

كلمات مفتاحية: الفساد، مفهوم الفساد، ظاهرة الفساد، الاستبداد، الرشوة.

Abstract:

Corruption is one of the most widespread phenomenons in human societies inherent to the human conduct over the history. In spite of the regime changing and human life developing, corruption still widespread strongly at many domains and levels especially in authoritarian regimes. For that reason, studying this phenomenon is scientifically an urgent necessity. Determining and specifying this phenomenon is the principal factor to understand it and to determine its treatment mechanisms. we will

try, through this study, to specify the significant framework of corruption, its reasons, forms, dangers and effects..
Keywords: corruption; the concept of corruption; the phenomenon of corruption; tyranny; bribery.

المؤلف المرسل: فاتح النور رحموني

1. مقدمة:

يعد الفساد ظاهرة مجتمعية معقدة ومن أهم الظواهر التي ارتبطت بحياة البشر وأنظمة الحكم، فرغم أن ظهورها يعود إلى فترات بعيدة في التاريخ، غير أنها لا تزال تثير الكثير من الجدل في الأوساط الأكاديمية والسياسية، في ظل انتشارها الكبير في كل المجتمعات والدول بمستويات متفاوتة، وصعوبة إيجاد حلول ناجعة لمحاربتها والقضاء عليها، فهي تنتشر باستمرار في كل مجالات الحياة وتعيق استقرار المجتمعات وتطور الدول، وتعتبر إشكالية ضبط وتحديد مفهوم هذه الظاهرة عائقا كبيرا في طريق محاربتها، فجهود تحديد وضبط مفهومها تعرف اختلافا وتضاربا واضحا بناءا على تعدد الميادين التي تنتشر فيها، واختلاف مستوياتها ومظاهرها وأنواعها ووسائلها، ومنه فان الإشكالية الرئيسية التي تثار في هذا الإطار هي:

- ما هي ظاهرة الفساد وما هي أهم مظاهرها وأنواعها وأسباب انتشارها ؟

فرضيات الدراسة:

1- ظاهرة الفساد تتسم بتعدد واختلاف تعريفاتها وفق تعدد المجالات انتشار هذه الظاهرة.

2- تتنوع وتتداخل مظاهر وأنواع وأسباب الفساد نظرا لتعقيد هذه الظاهرة وتطورها.

أهداف ومنهجية البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل ظاهرة الفساد من خلال محاولة تقديم مقاربة مفاهيمية شاملة ومتكاملة لجوانبها المتعددة، ومحاولة تقديم تفسير علمي لأسباب وقوعها وتعدد مظاهرها وأنواعها وتعقيدها الشديد، وذلك ما جعل كل سياسات مواجهتها غير مجدية وغير قادرة على إنهائها. ويعد المنهج الوصفي المنهج المناسب لتحليل هذه الظاهرة، كما سيتم الاستعانة أيضا بالمنهجين التاريخي والمقارن.

2.ضبط مفهوم الفساد

يثير مصطلح الفساد الكثير من الجدل والاختلاف المفاهيمي، فكل باحث يربطه بمجال وميدان بحثه، غير أن ما هو مؤكد ومتفق عليه الانتشار الكبير للفساد في القطاع العام، وهي مشكلة يصفها الكثير في مؤلفاته دون إعطائها حلولا ممكنة، خاصة الحلول السليمة علميا بحيث يمكن قياسها وصياغة خطط تنفيذها،(polner & ireland, 2010, p. 04) وسنحاول تقديم أهم التعريفات الشائعة والأكثر تناولا لجوانب الموضوع الأساسية.

1.2 الدلالات اللغوية لمصطلح الفساد:

جاء مصطلح الفساد في اللغة العربية من الفعل: فَسَدَ: كَنَصَرَ وَعَقَدَ، وَفَسُدَ كَكَرُمَ، فَسَادًا وفُسُودًا، ضِدَّ صَلُحَ، فَهُوَ فَاسِدٌ وَفَسِيدٌ مِنْ فَسْدى، والمِفسَدةُ ضِدَّ المِصْلَحَة. (قندوز، 2006) والفساد ضد الصلاح، وأفسد الشيء أي أساء استعماله، (جمعة عبدو، 2019، صفحة 07) ويعني خروج الشيء عن الاعتدال، في اللغة الانجليزية اشتق هذا المصطلح Corruption من الفعل اللاّتيني Rumpere أي كسر شيء ما، وقد يكون هذا الشيء المراد كسره هو مدونة لسلوك أخلاقية أو اجتماعية أو غالبًا ما تكون قاعدة إدارية للحصول على كسب مادي".(may, 2001, p. 38) وكان ماكس فيبر Max Weber (1864-1920) من أوائل من كتب عن الفساد في المجتمعات الحديثة من خلال أفكاره حول البيروقراطية والحداثة،(degraaf, von maravic, & wagenaar, 2010, pp. 21-25) وتعد الرشوة Bribery من أكثر المعاني تعبيرا عن مصطلح الفساد في اللغة الإنجليزية، حيث تغيب النزاهة والاستقامة without integrity ، وتضيع الأمانة وينتشر الغش dishonesty والشر evil، وبذلك فهو يعبر عن حالة التحلل والتعفن والتفسخ التي يعيشها المجتمع decomposition، وإساءة استعمال السلطة والنفوذ misuse of authority and power والمحسوبية والتحيز favoritism، وهي في مجملها أعمال فاسدة.(webster, 2000, p. 81) ولا يختلف كثيرا معنى الفساد في اللغة الفرنسية عن ما سبق ذكره فهو يعبر عن وسيلة لرشوة قاض أو حكم moyens de corrompre un juge، أو تشويها للحقيقة أو تحريفا لنص أو تحريفا لعقد، وأحيانا أخرى قد يحمل

معنى الاضطهاد والجور oppression أو الظلم الواضح injustice ، وممارسة العنف والقهر ضد الضعفاء violences exercées contre les plus faibles، وقد يأتي الفساد بمعنى إفساد الآداب والعادات والسلوكيات، فهو يشمل جميع الأفعال التي تؤدي إلى الانحلال الأخلاقي لشخص معين وتجعله فاسدا وقذرا pourriture، وقد تشمل هذه الأفعال السرقة والاختلاس volerie والابتزاز extortion والإسراف والتبذيرextravagance أو خرق القوانين violation des Loisأو شراء الذممvenalite des conscience .(kazimirski, 2007, p. 593)

من خلال الدلالات اللغوية لمصطلح الفساد يتضح بأنه يمثل الخطر الأكبر الذي يهدد كل الدول والمجتمعات دون استثناء، حيث يؤدي إلى تقويض أركانها وضرب أسسها وإجهاض سياساتها التنموية، الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية والثقافية.

2.2 الدلالات الاصطلاحية لمصطلح الفساد

آيات القرآن الكريم غنيّة بلفظ الفساد ومشتقاته والنهي عنه، فقد ورد هذا اللّفظ في مواضع كثيرة، وجاء في كل منها بمعاني مختلفة، حيث جاء بمعنى الطغيان والتجبر والتكبر، وذلك في قوله تعالى:"الذين طغوا في البلاد * فأكثروا فيها الفساد" (الفجر 11-12)، وجاء بمعنى الشرك وإتباع الهوى في عدة آيات كقوله تعالى:"لو كان فيهما ءالهة الا الله لفسدتا" (الأنبياء 22)، وجاء أيضا بمعنى السحر حينما قال تعالى:"فلما ألقوا قال موسى ما جئتم به السحر إن الله سيبطله إن الله لا يصلح عمل المفسدين" (يونس 81). وجاء أيضا بمعنى الكفر والعمل بالمعصية في وصف القرآن الكريم لأهل النفاق الذين يفسدون في الأرض ولا يصلحون، ويحسبون أنهم مهتدون، قال تعالى:" وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض قالوا إنما نحن مصلحون * ألا إنهم هم المفسدون ولكن لا يشعرون" (البقرة 11-12). كما شملت السنة النبوية العديد من المعاني لمصطلح الفساد حيث بين النبي صلى الله عليه وسلم أن محل الصلاح أو الفساد في جسد الإنسان القلب فقال: {... ألا وإنّ في الجسد مضغة إذا صَلَحَتْ صَلَحَ الجسد كله، وإذا فَسَدَتْ فَسَدَ الجسد كلُّه: ألا وهي القلب} . (أبي زكريا يحي بن شريف النووي، 2007، صفحة 129)

فانتشار الفساد فعليا بشكل واسع في المجتمعات أصبح ثقافة متجذرة في جميع شرائح المجتمع، (david, 2012, p. 37) وهو يرتبط أساسا بقيام المسئولين العموميون بتجاوز القانون سعيا وراء مصلحتهم الخاصة، وتشمل أبرز أشكال الفساد الرشوة والابتزاز،(khan, 2006, p. 03) ويرى محمد الغزالي بأن: "الفساد السياسي مرض قديم في تاريخنا، هناك حكام حفروا خنادق بينهم وبين جماهير الأمة...لأن أهواءهم طافحة وشهواتهم جامحة...لا يؤتمنون على دين الله ولا دنيا الناس...ومع ذلك فقد عاشوا آمادا طويلة، وقد عاصرت حكاما تدعوا عليهم الشعوب ولا نراهم إلا حجارة على صدرها توشك أن تهشمه...انتفع بهم الاستعمار الشرقي والغربي على سواء في منع الجماهير من الأخذ بالإسلام والاحتكام إلى شرائعه...بل انتفع بهم في إفساد البيئة حتى لا تنبت فيها كرامة فردية ولا حرية اجتماعية...إن الفساد السياسي عندنا كان السرطان الذي أودى بحضارتنا ورسالتنا خلال قرون مضت...إن حكامنا كانوا القشرة العفنة في كياننا من زمن بعيد". (غزالي، 2005، الصفحات 07-21) واعتبر الطبري أنه من عصى الله في الأرض أو أمر بمعصية فقد أفسد فيها، فالإفساد في الأرض هو العمل فيها بما نهى الله تعالى وتضييع ما أمر الله بحفظه. (بن جرير الطبري، 2001، صفحة 168) وكذلك جزاء كل من أفسد في الأرض وعمل على قتل الناس وترهيبهم ونهب أموالهم وأكل حقوقهم كما هو شأن العصابات المالية والجماعات الإرهابية، حيث توعدهم الحق تبارك وتعالى بالخزي في الحياة الدّنيا والعذاب الشّديد في الحياة الآخرة.

3.2 التعريف الإجرائي للفساد

يعتبر الفساد من أكثر الظواهر التي تعرف اختلافا في تحديد وضبط مفهومها بدقة، ويرجع ذلك أساسا إلى تعدد المجالات التي ينتشر فيها الفساد في المجتمعات، فهو ينتشر بقوة في المجال الاقتصادي والمعاملات المالية مما يجعل المختصين في هذا المجال يربطونه بالمعيار المادي ويحصرونه في الفساد الاقتصادي والمالي، وينتشر في الإدارات العمومية وهو ما يجعل المختصين في الإدارة يربطونه بالفساد الإداري، وينتشر في المجتمع ويعتبره المختصين في علم الاجتماع انتهاكا للمعايير الاجتماعية ومساسا بالقيم الأخلاقية، وأيضا يعتبره رجال القانون بأنه خروج عن القوانين والأنظمة الرسمية، ورجال السياسة بأنه انحراف للنخبة

السياسية عن القواعد والممارسة السياسية النزيهة وغيرها من المجالات الأخرى، كما تتعدد أشكاله ومظاهره بشكل يجعل من حصرها أمرا عسيرا، ومنه فان أي تعريف للفساد يجب أن يشمل كل هذه المجالات المهمة والأشكال الأساسية، ويمكن هنا أن نقدم تعريفا يتضمن اغلب تلك المجالات والأشكال الأساسية، ومنه فان الفساد هو كل فعل أو نشاط يمس بالقيم والقوانين والنظم المعمول بها في كل المجالات الأخلاقية والاجتماعية والسياسية والقانونية والاقتصادية والإدارية، أين يتسبب في ضرر للآخرين أو للمصلحة العامة مقابل تحقيق مصالح شخصية ضيقة، فكل فعل يتسبب في الإضرار بالمصلحة العامة يمكن أن نطلق عليه فسادا سواء من خلال فعل منحرف أو من خلال عدم الكفاءة في تأدية الوظيفة والتقصير.

3.إشكالية تحديد مضامين الفساد

رغم الجهود الحثيثة لتوحيد مفهوم الفساد غير أن تعدد المنظورات والمضامين التي يتسم بها جعلت منه متعدد المفاهيم وفق تعدد مجالات الحياة التي يمسها، وكذا نتيجة اتساع مجال انتشاره وصعوبة تحديد بنيته ومستوياته، فهو ظاهرة سياسية حسب علماء السياسة لارتباطها الوطيد بأنظمة الحكم، وظاهرة اجتماعية وأخلاقية حسب علماء الاجتماع لتغلغلها في المجتمع بكل فئاته، وهو أيضا ظاهرة اقتصادية لارتباطها بالفساد المالي والاقتصادي، وهو ظاهرة قانونية أيضا لما يتضمنه من خرق للقواعد القانونية والتشريعات التنظيمية في المجتمعات.

1.3المنظور السياسي للفساد:

يرتبط بنظام الحكم ومؤسسات الدولة والمسئولين في الدولة، فالأنظمة الشمولية والدكتاتورية ينتشر فيها الفساد أكثر من الأنظمة الديمقراطية، فالنظام السياسي في هذا الإطار تسيطر عليه فئة تسلطية بعيدا عن تمثيل الشعب الفعلي، وتكون غير خاضعة للمسائلة القانونية والعقاب، كما تتفشى ظاهرة المحسوبية في مؤسسات الدولة فيها بدرجة كبيرة، فالفساد يبدأ وينتهي في المكاتب الحكومية، أين تتوقف بموجبه عجلة التنمية والتطور،(ngwube & okoli, 2013, p. 93) وهذا ما أدى في النهاية إلى انقسام المجتمع إلى طبقتين طبقة الحكام وطبقة المحكومين، وكان فساد الحكام وانحرافهم نحو تحقيق مصالحهم الشخصية على حساب بمصالح شعوبهم من أهم المنطلقات الفكرية التي ركز عليها علماء السياسة في

تحديدهم لمفهوم الفساد، حيث أن الحكم على مدى صلاح أي نظام سياسي أو فساده مرتبط أساسا بمدى تجسيده لمطلب العدالة الاجتماعية على أرض الواقع من خلال رعاية المصلحة العامة. وفي هذا الإطار اعتبر أرسطو أن كل الأنظمة التي تهدف إلى تحقيق المنفعة المشتركة أنظمة عادلة مستقيمة، أما الأنظمة التي تهدف لتأمين مصلحة الحكام والأسياد فهي أنظمة فاسدة، وهي تشكل في جوهرها اغتصابا للسلطة السياسية، وقام بناءا على ذلك بتصنيف الأنظمة السياسية إلى أنظمة فردية تتسم بالتسلط والطغيان، وأنظمة أوليغارشية تعبر عن حكم الأقلية الغنية أين يصبح المال فيها هو الملك، وأنظمة ديمقراطية تعبر عن سلطة الجمهور الشعبي. (وولف، 1994، الصفحات 110-113) أما مونتسكيو فقد عبر عن فساد الحكام وتسلطهم بقوله:"يصير الشعب شقيا لما يسعى أولو أمره إلى التستر على فسادهم بإفساده" فكل فرد يتمتع بالسلطة إلا ويميل إلى التعسف في استعمالها، ولن يتوقف عن ذلك إلا إذا كانت هناك سلطة أخرى توقفه، ولذلك طالب بضرورة الفصل بين السلطات.

ومنه فان علماء السياسة ركزوا في تعريفهم للفساد على معيار المصلحة، فإذا كان الحاكم يهدف من خلال حكمه إلى تحقيق المصلحة العامة فحكمه غير فاسد، أما إذا كان يهدف إلى تحقيق مصلحته الشخصية فحكمه مستبد وفاسد، ولذلك فقد عرفوا الفساد بأنه " سوء استخدام السلطة من قبل المسئولين السياسيين لتحقيق مكاسب شخصية"، (**transparency international**, **2004**, **p**. **01**) أو هو كما عرفه أوسترفيلد osterfeld:" تلك الأعمال التي يقوم بها العاملون في الجهاز الحكومي بهدف الحصول على مكاسب لهم ولأصدقائهم، وذلك من خلال استخدام مواقعهم لطلب أو قبول منافع لهم من الأفراد مقابل تقديم خدمات مباشرة وفورية أو استحداث قوانين جديدة أو إلغاء قوانين قائمة أو سياسات تتحقق عن طريقها مكاسب مباشرة لهم". (اللوزي، 2000، صفحة 05) ومنه فان تحديد مفهوم الفساد من الناحية السياسية يرتبط بنوعية نظام الحكم وشخصية الحاكم، ولكن رغم ارتباط الفساد بأنظمة الحكم غير أنه يظل ظاهرة مركبة ومعقدة فالحكام هم في النهاية أفراد في المجتمع يتأثرون بما تنتجه البيئة الاجتماعية من أفكار وقيم دخيلة اعتمد عليها علماء علم الاجتماع السياسي في تحديد السلوكيات الفاسدة.

2.3 منظور علم الاجتماع السياسي للفساد:

إن إساءة استخدام السلطة والنفوذ وفساد الحكام لم تكن نتائج سياسية بحتة بمعزل عن قيم وسلوكيات الأفراد السائدة في المجتمع وطبيعة البنية الاجتماعية، فالفساد هو نوع من السلوك ضمن ممارسة اجتماعية محددة يمكن أن تظهر ضمن سياق علائقي معين،(vannucci, 2015, p. 05) فتقاليد وقيم وأعراف وتنشئة الأفراد داخل المجتمع تنعكس على الحكام والمحكومين معا، فالإنسان ابن بيئته والحاكم ليس سوى فردا في هذا المجتمع، فالتنشئة الاجتماعية للأفراد لها دور مهم في تحديد سمات شخصيتهم المستقبلية، فانحراف الحكام هو نتيجة لتحول الفساد في المجتمع إلى أسلوب حياة ونظام اجتماعي، فعندما يصبح الفساد قاعدة وليس استثناءا فان تكاليف مواجهته تكون مرتفعة للغاية، وإمكانية وجود مؤسسات أو جهات فاعلة في مواجهته ضئيلة جدا، (united nations office on drugs and crime, 2020, p. 12) حيث يقتنع الأفراد في هذا المجتمع حينها على انه لا يمكنهم تحقيق مصالحهم إلا باستخدام طرق تندرج ضمن الفساد وتتنافى مع الشرائع السماوية والأعراف المجتمعية والمبادئ الأخلاقية، فتنتشر الرشوة والمحسوبية والتزوير والبيروقراطية، ويتم تقديم الخدمات وفق معايير الوساطات والانتماءات العشائرية والطائفية ويتم استغلال العلاقات الشخصية من أجل تحقيق منافع ذاتية، وعلى ذلك فإن علماء علم الاجتماع السياسي يركّزون في تعريفهم للفساد على الاعتبارات السلوكية الأخلاقية، إذ يعتبرونه انحرافا أخلاقيا لبعض المسئولين العموميين، (الحمش، 2006، صفحة 14) فالمجتمعات تعيش في ظل صراع بين قوى الشر وقوى الخير، فعندما تتغلب قوى الشر يتجسد نموذج المجتمع الفاسد الذي ينتج نظاما اجتماعيا وسياسيا فاسدا، حيث يستشري الفساد في معظم مجالاته السياسية، الاجتماعية، والاقتصادية، وتتحول سلوكيات أفراده من الحالة العادية إلى حالة جديدة معقدة تنتشر فيها ثقافة الفساد.

يرى العديد من علماء الاجتماع السياسي أن الفساد عبارة عن خلل اجتماعي يعود غالبا إلى عوامل تاريخية واجتماعية وثقافية تنتج عن التنازع بين جماعات مختلفة داخل المجتمع، أو هو بصورة بسيطة تعبير عن علاقة اجتماعية تتمثل في انتهاك قواعد السلوك الاجتماعي في ما يتعلق بالمصلحة العامة". (خير

الله، 2004، صفحة 67) ويرتبط بكل سلوك يعبر عن إساءة استعمال السلطة لأغراض شخصية من جانب الموظفين العموميين.(anassi, 2004, p. 17) أما من منظور أخلاقي فيعد الفعل فاسدا إذا حكم عليه المجتمع بأنه كذلك، لذا فهناك من يعرفه على أنه كل سلوك يرى فيه الرأي العام بأنه فعل فاسد لا يوافق القواعد والتقاليد المعروفة، فهو بذلك يمثل الأفعال الخارجة عن قيم الجماعة الإنسانية من خلال انتهاك قواعد السلوك الاجتماعي في ما يتعلق بالمصلحة العامة، (خير الله، 2004، صفحة 67) ومنه فان مفهوم الفساد من الناحية الاجتماعية يرتبط بمعيار القيم في المجتمع، ويظل في الأخير هذا المنظور أيضا غير قادرة على تفسير كل مظاهر وأشكال الفساد الأخرى، مما يجبرنا على البحث في مفهوم الفساد من منطلق معايير علم الاقتصاد السياسي.

3.3 منظور علم الاقتصاد السياسي للفساد:

يقوم تحديد مفهوم الفساد لدى علماء الاقتصاد على المعيار المادي، ويكون من خلال العديد من النشاطات الخارجة عن النظم الاقتصادية المعمول بها، كتقديم الخدمات والامتيازات والحصول على الصفقات العمومية مقابل رشاوى، أو إفشاء معلومات عنها أو المساعدة على التهرب من دفع والرسوم الجمركية والضرائب وغيرها من الممارسات التي تشجع على الفساد، ويرتبط بمخالفة القواعد والأحكام المالية والتي تتسبب في الضرر للدولة والمال العام، من خلال الاختلاسات والتهرب الضريبي ونهب العقار وغيرها، وكذا التقصير في الرقابة المالية من طرف المختصين ومراقبي الحسابات على الأموال العمومية، وعلى ذلك فإن الفساد في نظر علماء الاقتصاد السياسي عبارة عن مبادلة غير مشروعة بين اثنين من الأسواق: السوق السياسي و/ أو الإداري، والسوق الاقتصادي والاجتماعي، هذه المبادلة تعد مرفوضة لكونها تخرق المعايير العامة القانونية والأخلاقية وتسخر المصلحة العامة لخدمة مصالح خاصة شخصية أو حزبية بطريقة منحرفة من خلال غياب الشفافية والمنافسة، فتجلب للأطراف العموميين الفاسدين أو للمنظمات التي ينتمون لها أرباحا مادية.(chagnollaud & ravenal, 1995, p. 12) وتعتبر روز أكرمان Rose Ackerman أن الفساد يحدث حينما لا يكون هناك تمييز بين محفظة النقود العامة والخاصة،

فيعمل المسئولون الحكوميون للدول التي تطلق عليها اسم دول السادة اللصوص على الاستيلاء على كل ما يرغبون فيه من ثروات البلاد. (عبد الفضيل، 2004، صفحة 53)

4.3 منظور علم القانون للفساد:

انتشار الفساد في المجتمعات حسب القانونيين يعود إلى الخلل في المنظومة القانونية، سواء من ناحية الصياغة بوجود بعض ثغرات قانونية التي يستغلها المفسد من أجل تحقيق مصلحته بعيدا عن العقاب، أو من ناحية الازدواجية في تطبيق القوانين وضعف الرقابة والصرامة في تطبيقها، وقد حاول علماء القانون المساهمة في تحديد مفهوم للفساد وفق مقاربة قانونية، فهو يستخدم حسبهم للدلالة على الأفعال المخالفة للقوانين من أجل تحقيق مصالح مختلفة. أو هو جريمة ناتجة عن ظاهرة اجتماعية تتمثل في الاستخدام المغرض من قبل الموظف لأجهزة السلطة والإدارة وصلاحياته الوظيفية بهدف الاغتناء الذاتي وبشكل غير مشروع ومخالف للقوانين. (الصاوي، 2004، صفحة 06) وعرف ستيفن موريس Stephen Morris الفساد بأنه الاستعمال غير المشروع للسلطة العامة من أجل تحقيق مكاسب خاصة، أو الاستخدام غير القانوني أو غير الأخلاقي للنشاط الحكومي بغية تحقيق مكاسب شخصية أو سياسية، أو هو ببساطة الاستخدام التعسفي للسلطة(morris, 1999, p. 02) . ومنه فان كل عمل ونشاط مخالف للقانون يعتبر فسادا، وهو يعبر عن إساءة استخدام المناصب العامة، ويتسم هذا النشاط غير القانوني غالبا بالسرية وهو ما يصعب عملية كشفه والعقاب عليه.

4.أسباب الفساد

هناك العديد من أسباب ظهور وانتشار الفساد، وأبرزها ما يلي:

- ضعف النظام السياسي وضعف الممارسة الديمقراطية وتوسيع دائرة المشاركة الفعلية في السلطة ومؤسسات الدولة وغياب الشفافية والرقابة، فالأنظمة الاستبدادية والتسلطية تساعد في انتشار الفساد بمختلف أشكاله (سياسي، إداري، مالي ...) ويكون النظام السياسي بدوره جزء من الفساد المستشري في البلد.

- عدم فاعلية نظام الفصل بين السلطات، فاستقلالية القضاء من أهم وسائل محاربة الفساد، فمعظم دول العالم المتخلف تعاني من إشكالية استقلالية القضاء، ويعتبر دور المؤسسات القانونية والدستورية فيها شكليا بعيد عن تجسيد سلطة القانون.
- ضعف التشريع القانوني في مجال محاربة الفساد ومعاقبة المفسدين، فغياب أو ضعف نصوص قانونية تعاقب الفاسدين يساهم في انتشار الفساد وعدم الخوف من العقاب.
- كثرة القيود والإجراءات البيروقراطية خاصة في مجال الاستيراد والتصدير والاستثمار، وما يترتب عنها من إطالة الإجراءات وتعقيدها، وهو ما يفتح الباب لتلقي الرشاوى من طرف المسئولين والموظفين العموميين مقابل تسهيل وتسريع الإجراءات. (خان و محمد توفيق، 2016، صفحة 399)
- انخفاض أجور الموظفين العموميين ونقص الحوافز وتأخر صرفها نتيجة سوء التسيير الإداري والحكومي يدفع في كثير من الأحيان الموظفين نحو قبول الرشاوى والعملات مقابل تقديم خدمات غير قانونية.
- ضعف الكفاءات الاقتصادية وخضوع التعيينات في المناصب الحساسة للمحاباة مقابل إقصاء أصحاب الكفاءة والشهادة، فتسلل الموظفين غير الأكفاء إلى المواقع الإدارية العليا يؤدي إلى ضعف الأداء المؤسساتي. (خان و محمد توفيق، 2016، صفحة 400)

5.أنواع وأشكال الفساد

الفساد ظاهرة معقدة جدا ومتعددة الأنواع والأشكال وهذا ما يصعب من الإحاطة بجميع جوانبها، فكل محاولة لتفصيل هذه الظاهرة تواجهها إشكالية التداخل والتشابك والتكامل بين أنواع الفساد العديدة ومظاهره وأشكاله المتعددة، ومن أهم المعايير المعتمدة لتصنيفه هي:

1.5الفساد بالقمة أو القاعدة:

يختلف مستوى الفساد من فساد لدى كبار المسئولين في أعلى هرم الدولة كالوزراء والرؤساء وهو ما يعرف بالفساد الكبير أو فساد القمة، وسمي فساد كبيرا لخطورته وضخامة تكاليفه وصعوبة اكتشافه وضرر آثاره، وهو الصفقات الكبرى التي تبرمها الدولة مع الشركات المتعددة الجنسيات، وصفقات

السلاح، وغيرها من الاختلاسات المالية وتحويلها إلى البنوك الخارجية، وهو استيلاء على الدولة. ومن أشهر الرؤساء المفسدين في دولهم الرئيس الزائيري الأسبق موبوتو سيسيسيكو الذي حول جهاز الدولة إلى مؤسسة للفساد، حيث تمكن خلال فترة حكمه من جمع ثروة قدرت بخمسة مليار دولار. (نافعة، 2004، صفحة 93) أما الفساد في القاعدة فيعرف بالفساد الصغير، وينتشر على مستوى المسئولين والموظفين في المستويات الدنيا للدولة في ظل وجود بيئة مشجعة على الفساد تعمل على خلق ثقافة التعايش مع الفساد، ورغم أنه سمي بالفساد الصغير غير أن آثاره خطيرة حيث يقضي على المواطنة والعدالة والمساواة المجتمعية، إذ أصبح الفساد نمط حياة مستقر وعلاقة اجتماعية عامة وآلية من آليات توزيع الدخل، وينتشر أكثر بانتشار قيم القبلية والعشائرية والجهوية والمحسوبية، ويتعمق بتفشي الرشاوى والوساطات وغياب أساليب الرقابة والمساءلة. وتعد بعض القطاعات مجال لانتشار هذا النوع من الفساد كقطاعات التعليم والصحة، فحتى وان توفرت جميع الشروط في طالب الخدمة وكون ملفه كامل وغير منقوص فانه يحتاج في غالب الأحيان إلى رشوة حتى يحصل على الخدمة. (**camargo & sambaiga, 2017, p. 12**)

2.5 الفساد باستعمال السلطة:

ويتضمن ثلاثة أنواع فرعية هي: (عبود نجم، 2006، صفحة 354) أولا – الفساد الناتج عن تلك الصعوبات والعقبات التي يضعها المسئول أو الموظف أمام المواطن، ويكون هدفها الظاهر حماية المصلحة العامة غير أن هدفها الحقيقي هو تحقيق المصلحة الخاصة ودفع المواطن لتقديم الرشاوى. ثانيا– الفساد المتضمن مخالفة للقانون أو إساءة استعمال السلطة العامة، وذلك من خلال المخالفة الصريحة للموظف أو المسئول لنصوص القانون من أجل الحصول على مكاسب شخصية كما هو الحال في منح صفقة لشركة لا تتوفر على المواصفات المطلوبة مقابل فوائد. ثالثا– الفساد الناتج عن الممارسة غير الأمينة للسلطات التقديرية الممنوحة للموظف، ويرتبط هذا النوع من الفساد بتجاوز الموظف أو المسئول لحدود التصرف النزيه للسلطات الممنوحة له أثناء أداء وظيفته، فيقوم باستغلالها لتحقيق مصالحه ومصالح أقاربه.

3.5 الفساد حسب القطاعات:

ويتم تقسيم الفساد وفق هذا المعيار إلى عدة قطاعات أو مجالات وأهمها: (صقر عاشور، 2006، صفحة 61)

1- **الفساد السياسي**: وهو ما تعلق بالانحراف الذي تمارسه النخب الحاكمة في السلطة والعصب المتحكمة في تسيير مؤسسات الدولة، من خلال استغلالها لنفوذها في السلطة ومكانتها في المجتمع، تستفيد هذه النخب من منافع مادية وعوائد مالية بفعل اختلاس الأموال العمومية أو تلقي الرشاوى، وقد تكون منافع غير مادية كالتعدي على الحقوق والحريات الشخصية وتجاوز مبدأ التداول على السلطة بتزوير الانتخابات وتوجيه وسائل الإعلام من أجل صنع رأي عام مؤيد لسياستها، ومحاربة الكفاءات والإطارات النزيهة وتهميشها وتهجيرها.

2- **الفساد الاقتصادي**: هو الفساد الناجم عن تركز السلطة الاقتصادية في كيانات احتكارية تعمل على المستوى الكلي أو القطاعي، وتجعل القرارات التي تتحكم فيها في خدمة مصالحها الخاصة، مستغلة ضعف أساليب الرقابة وغياب الشفافية وعدم المحاسبة والعقاب، فتكون كيانات الدولة والهيئات الاقتصادية العامة عرضة لفساد وتبديد مواردها وتحويل الثروات العامة إلى ثروات خاصة، وتضرب بذلك الضوابط والقواعد المتعارف عليها في مصداقية المعاملات والمبادلات الاقتصادية.

3- **الفساد الاجتماعي**: ويتمثل في انهيار سلم القيم والمعايير السلوكية وتهديم هيكل العلاقات الاجتماعية وضرب الثقافة والبنية الاجتماعية، ويمثل هذا النوع أخطر أنواع الفساد على الإطلاق، فيفقد المجتمع قدرته على التمييز بين الأخلاقيات الصحيحة والمنحرفة والسلوكيات النزيهة والفاسدة، فهو يحطم الضوابط الاجتماعية فيوسع من مجال قبول المجتمع للممارسات والقيم والأخلاقيات الفاسدة. وقد يكون المجتمع وسيلة أساسية لمحاربة الفساد المستشري في مؤسسات الدولة، فمنظمة الشفافية الدولية تدعو إلى الاستفادة من دور المجتمع المدني في زيادة

الوعي والاستفادة من المعلومات من أجل تقويض انتشار الفساد. (mccusker, 2006, p. 02)

4- **الفساد الإداري:** ويرتبط بسلوكيات وأفعال الموظفين في مؤسسات وأجهزة الدولة، ويتمثل في الانحرافات التي تصدر عن الموظف أثناء تأديته لمهامه في وظيفته العامة من أجل تحقيق منافع شخصية، وتنتشر هذه السلوكيات بقوة عندما تضعف أو تنعدم الرقابة على أعمالهم، وتتجلى أهم صورها في التسيب واللامبالاة وعدم احترام مواعيد العمل، فهي تعبر عن عدم الشعور بالمسؤولية، كما تندرج ضمنها أعمال إفشاء الأسرار الوظيفية وكل المظاهر الأخرى التي تؤثر على تحقيق أهداف الإدارة العامة وتعيق المصالح العامة.

5- **الفساد المؤسسي:** ويرتبط باستغلال الماسكين بالسلطة في المؤسسات التشريعية والقضائية والتنفيذية في الدولة لمناصبهم من أجل الانتفاع الشخصي، وتعد فرص الفساد المؤسسي في بنية أجهزة الدولة كبيرة، فالعاملين بهذه المؤسسات يملكون سلطة وضع الآليات التي من شأنها أن تحد من الفساد، حيث يمتلكون سلطة التشريع وسن القوانين وتنفيذها والمراقبة على مدى الالتزام بتنفيذها، والأهم من ذلك سلطة معاقبة مخالفيها، ويعد الفصل بين هذه المؤسسات وتحديد صلاحياتها واختصاصاتها دون تداخل وفق الدستور أساسيا، مع إمكانية رقابة المؤسسات الأخرى ومنظمات المجتمع المدني. وتعد شرعية مؤسسات الدولة عاملا حاسما في انتشار الفساد، حيث يعتبر البعض بأن المستويات العالية للفساد لها علاقة مباشرة مع الشرعية المتدنية لمؤسسات الدولة، فبناء مؤسسات عامة أكثر فاعلية وقابلية للخضوع إلى المسائلة يتطلب عملية تفاعلية بين الدولة والمجتمع (الشرعية).(CLINGENDAEL, 2007, p. 06)

4.5 الفساد وفق النطاق الجغرافي:

وينقسم الفساد حسب هذا المعيار إلى ثلاث أنواع: أولا-الفساد على المستوى الدول، حيث أصبحت الحدود السياسية للدول مخترقة بفعل العولمة، فالدول صارت ترتبط مصالحها فيما بينها في معظم المجالات خاصة الاقتصادية والسياسية والثقافية، وفي إطار التنافس الدولي والصراع من أجل الهيمنة وسعي

الدول الكبرى لتحقيق مصالحها فإنها غالبا ما تعمل على ممارسة أعمال غير مشروعة. ثانيا- الفساد على المستوى المحلي فقد صارت كل دول العالم بما فيها الدول المتقدمة تعاني من ظاهرة الفساد، رغم اختلاف الظاهرة من حيث خصوصياتها من دولة إلى أخرى. ثالثا- الفساد الإقليمي، ويحدث بين مجموعة من الدول المتقاربة جغرافيا والتي تجمعها روابط إقليمية ومصالح مشتركة، وتربطها علاقات تجارية واقتصادية تساهم في تعزيز التعاون والتكامل الاقتصادي فيما بينها، إذ أن معظم الدول تبحث عن أسواق لمنتجاتها وتسعى للحصول على صفقات لشركاتها، وأمام المنافسة الكبيرة فإنها تلجأ إلى دفع الرشاوى والعمولات من أجل الفوز بهذه الصفقات، مثل الفساد الذي يحدث في دول الإتحاد الأوروبي.

6.مظاهر ووسائل الفساد

تشتمل ممارسة الفساد العديد من المظاهر المختلفة، يتفاوت تأثيرها من دولة لأخرى، فالدول النامية والمتخلفة أصبح فيها الفساد نمط حياة وأحد القواعد الرئيسية للتعاملات اليومية في المؤسسات والإدارات، وكان في الغالب عاملا أساسيا في تقويض الديمقراطية والحكم الراشد، ويصل في مراحله المتقدمة إلى تدمير الدولة وإغراقها في حلقة مستمرة من الفوضى والعنف المؤسسي، وأهم هذه المظاهر:

1.6الرشوة:

تعد من أبرز آليات الإفساد وأكثرها شيوعا واستخداما، وهي أيضا الأخطر تأثيرا والأشد ضررا على المجتمع، فهي تخلق التفاوت والطبقية وتحول الحق باطلا والباطل حقا، فهي وسيلة يباع فيها الضمير بسعر زهيد من أجل الربح السريع، ويعبر عنا بالعديد من المصطلحات كالهدية والإكرامية والمساعدة، فالهدية مقابل تقديم خدمة تعد رشوة وهي تمنح للموظف بغرض الحصول على منافع ومصالح ذاتية، ويختلف مقدارها حسب نوعية الخدمة المقدمة، حيث تنتشر في كل الإدارات لاستخراج أبسط الوثائق الإدارية، وكذا في أعلى المستويات لإبرام الصفقات العمومية الكبرى. لقد تحولت الرشوة خاصة في الدول المتخلفة إلى قاعدة عمل، يعتقد الأفراد أنه لا يمكن قضاء مصالحهم إلا من خلالها.

2.6 البيروقراطية:

لغويا هي مركبة من مصطلحين مكتب Bureau وسلطة Cracy أو القوة، فهي تعبر عن سلطة المكتب أو قوة المكتب. (حسن الشماع و كاظم حمود، 2000، صفحة 33) ويعتبر ماكس ويبر Max Weber من أشهر من كتب في البيروقراطية، ويربطها بمصطلح المثالية ليعبر عن الصورة النقية للبيروقراطية القريبة من مفهوم القيادة الرشيدة، حيث يعتبر أن القيادة الرشيدة هي قلب البيروقراطية، (محمود كلالده، 1997، صفحة 196) ورغم أن هدف هذا النموذج نظريا هو تحقيق أعلى كفاءة إنتاجية، غير أنه تحول في العديد من البلدان إلى ظاهرة سلبية عمليا، نتيجة لما صاحبه من جوانب سلبية كالتعقيد، والمركزية، والالتزام الحرفي بالنصوص القانونية، وعدم المرونة، والبطء في اتخاذ القرارات المختلفة، خاصة في ظل سوء تسيير القيادات العليا وعدم تحملهم للمسئولية وتقديم مصالحهم الشخصية على حساب المصلحة الوطنية، فقد صارت تصور لنا عالما مملوءا بالأوراق، وبالتعطيلات المقصودة والعفوية، وأحيانا بالطغيان والاستبداد من لدن بعض المسئولين وتقاعسهم في أداء واجباتهم الوظيفية في أسرع فترة زمنية وأحسن إبداع وجودة عالية وبأقل تكلفة مادية.

3.6 التحيز والمحاباة والمحسوبية:

هو نمط سلوكي نابع من دوافع طائفية أو قبلية أو قومية أو فئوية، حيث يتم من خلالها التمييز بين المواطنين والمناطق وفئات المجتمع لاعتبارات عرقية أو طبقية أو عنصرية، تؤثر في النهاية على الوحدة الوطنية والانسجام المجتمعي، وتغذي الانقسام المجتمعي والعداء وإضعاف ثقة المواطنين بنزاهة الإدارة وعدالتها، (الكبيسي، 2005، صفحة 36) وهذه الظاهرة من أبشع صور التمييز والطبقية والعنصرية والتهميش، التي أدت في كثير من الأحيان إلى إقصاء الكفاءات ودفعها إلى الهجرة من أوطانها.

4.6اساءة استعمال المنصب العام واستغلال النفوذ:

ظاهرة استغلال النفوذ والسلطة من أبرز مظاهر الفساد أيضا، والمقصود بها هنا استغلال المسئول أو الموظف للصلاحيات الممنوحة له في إطار القانون أثناء أداءه لوظيفته لتحقيق أغراض شخصية أو خدمة مصالح أصدقائه وأقاربه وزبائنه، وكذا تعسفه في استخدام السلطة الممنوحة له لتحقيق تلك الأغراض

على حساب المصلحة العامة، وهذا ما يتسبب في المساس بحقوق المستحقين وتحويل المنافع والخدمات إلى غير مستحقيها، والأخطر من ذلك استخدام النفوذ والمنصب للتستر على المخالفين والمفسدين، وفي النهاية يعيق كل ذلك تحقيق أهداف المؤسسات والإدارات العامة والخاصة.

5.6 غسيل الأموال والاختلاس

عملية غسيل الأموال هي تحويل الأموال أو العوائد التي تم الحصول عليها من جرائم اقتصادية واستخدامها بما يساعد على إخفاء مصدرها أو أصلها الحقيقي. (عبود نجم، 2006، صفحة 356) فالغسيل هنا يعني محاولة تبييض وتنظيف تلك الأموال الفاسدة وغير المشروعة وتحويلها الى أموال مشروعة من خلال دمجها وضخها في مشاريع نظامية. أما الاختلاس فهو صورة من صور الفساد المعروفة، وهو استغلال الموظف أو المسئول لسلطته الوظيفية لتحويل موارد الدولة العمومية إلى ملكيته الخاصة بطرق احتيالية، فيقوم بتحويل وجهة الأموال للمشاريع العمومية إلى حسابه الخاص، وترتبط عمليات الاختلاس عادة بالبنوك والمؤسسات التي تتوفر فيها سيولة مالية كبيرة وتغيب فيها الرقابة. أما السرقة فهي أيضا صورة أخرى من صور الفساد فالسارق لا يمكن الاحتراز منه، بخلاف المختلس الذي يأخذ المال المتاح على حين غفلة من مالكه، ولذلك يعتبر الاعتداء على المال السائب أقرب للاختلاس منه للسرقة. (الكبيسي، 2005، صفحة 31)

7.مؤشر الفساد والجهود الدولية لكافحته

يرسم مؤشر انتشار الفساد في العالم اليوم مستوى مخيف، خاصة بالنسبة للدول النامية والأنظمة الدكتاتورية، مع الإشارة إلى أن جهود مكافحته تبقى محدودة ولا ترقى إلى مستوى الخطابات السياسية حتى بالنسبة لبعض الدول الديمقراطية والمتقدمة في مسارات التنمية.

1.7 مؤشر الفساد

يحاول الخبراء في مجال قياس درجة الفساد في الدول استخدام مؤشر يصنف 180 دولة حسب مدركات الفساد في القطاع العام، بحيث يعتمد هذا المؤشر على القياس من 100 درجة كحد أعلى للنزاهة وغياب الفساد، وصفر كحد أدنى للنزاهة ومنه انتشار الفساد بشكل كبير، وأظهرت القياسات لعام 2020 وجود مجموعة من الدول المتقدمة في مستويات جيدة من النزاهة وتراجع مستوى الفساد، وهي

على التوالي الدنمارك ونيوزيلندا وفنلندا وسنغافورة والسويد وسويسرا، حيث سجلت كل من الدنمارك ونيوزيلندا 88 درجة، في حين سجلت الدول الأربع التي تليها معدل 85 درجة، وفي المقابل وفي أسفل الترتيب لمؤشر قياس الفساد، سجلت كل من جنوب السودان والصومال وسوريا واليمن وفنزويلا أدنى مستويات النزاهة واستشراء الفساد، حيث سجلت السودان والصومال 12 درجة كأسوأ معدل على المستوى العالمي، تليها كل من سوريا بمعدل 14 درجة وفنزويلا واليمن بمعدل 15 درجة، (منظمة الشفافية الدولية، 2021) وشهدت العشر سنوات الأخيرة مستوى جيد لجهود بعض الدول في محاربة الفساد تتقدمهم كل من اليونان والإكوادور، غير أنها تبقى غير كافية.

2.7 الجهود الدولية لمكافحة الفساد

لقد رسمت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (31 أكتوبر 2003 دخلت حيز التنفيذ في 14 ديسمبر 2005) إطارا شاملا لمواجهة الفساد على المستوى العالمي، وذلك من خلال مجموعة الإجراءات والسياسات والتدابير والآليات التي نصت عليها، خاصة وأنها ركزت على كل التحديات القانونية والأمنية بما فيها محاربة ثقافة الفساد المنتشرة، وحاولت الاستعانة بالعديد من الفواعل غير الرسمية كمنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام، كما وضعت العديد من الآليات العملية لمحاربة الفساد وحثت الدول عليها أهمها: (مداحي، 2019)

1- نشر ثقافة محاربة الفساد

2- إنشاء هيئات متخصصة للوقاية من الفساد

3- الإدارة الرشيدة للموارد البشرية في القطاع العام

4- تصميم مدونات قواعد سلوك الموظفين

5- حوكمة المشتريات العمومية وإدارة الأموال العامة

6- تسهيل الوصول إلى المعلومات (نشر العمل بنظم المعلومات)

7- العمل على تجسيد استقلال القضاء

8- تمكين المجتمع المدني وتوسيع أدواره

لقد ساهمت هذه الآليات في الحد من انتشار ظاهرة الفساد في العديد من الدول التي كانت لها إرادة فعلية في مكافحة الفساد والتي سجلت مؤشراتها تقدما ملحوظا مثل اليونان والإكوادور، غير أن معدلات الفساد تبقى مرتفعة جدا في الكثير من الدول النامية خاصة في إفريقيا أين تغيب الإرادة السياسية الفعلية لأنظمتها السياسية في مكافحة الفساد، وفي غالب الأحيان تكون هذه الأنظمة جزء من الفساد العام في البلاد، في ظل عدم قدرة منظمة الأمم المتحدة على المساهمة في محاربة الفساد في هذه الدول نظرا لغياب آليات عملية.

8. خاتمة:

يمكن استخلاص أن الفساد كان سببا في إفشال السياسات الاقتصادية والتنموية للدول، وقوض الدعائم الأخلاقية للحياة العامة للمجتمعات، وتسبب في اضطراب وانحراف مؤسسات الدولة عن مهامها الأصلية، فالفساد هو سرطان وخراب للمجتمعات والأمم، وقد ثبت فشل كل سياسات محاربته وعجز كل استراتيجيات احتوائه، إن ما يعيشه العالم اليوم من استبداد وطبقية واستغلال وغياب للعدالة الاجتماعية والمساواة، يعود بالأساس إلى انتشار ظاهرة الفساد في المجتمعات، فقد حولت أقليات فاسدة ونافذة إمكانيات وموارد الدول إلى ملكية خاصة لخدمة مصالحها، وجعلت بذلك أغلبية الشعوب مضطهدة تعاني الحرمان والاستغلال، فإذا كان العدل أساس الملك فإن الفساد أساس الاستبداد، إن الفساد اليوم يهدد مستقبل البشرية ويتطلب إنتاج سياسات واستراتيجيات جديدة لمحاربته، وكذا تفعيل آليات التعاون الدولي والإقليمي بشكل جدي من أجل مواجهة هذه الظاهرة المعقدة.

9. قائمة المراجع:

المؤلفات:

أبي يحي زكريا بن شرف النووي، محي الدين، (2007)، رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين، مؤسسة الرسالة ناشرون، لبنان.

بن جرير الطبري، أبي جعفر محمد، (2001)، جامع البيان عن تأويل آيّ القرآن، دار الفكر، لبنان.

جمعة عبدو، محمد، (2019)، الفساد أسبابه ظواهره آثاره والوقاية منه، دار الكتب الوطنية، ليبيا.

حسن الشماع، خليل محمد، كاظم حمود، خضير، (2000)، نظرية المنظمة، دار المسيرة للنشر، الأردن.

الحمش، منير، (2006)، الاقتصاد السياسي: الفساد الإصلاح التنمية، نشر اتحاد كتاب العرب، سوريا.

عبود نجم، نجم، (2006)، أخلاقيات الإدارة ومسؤولية شركات الأعمال، مؤسسة الوراق للنشر، الأردن.

الغزالي، محمد، (2005)، الفساد السياسي في المجتمعات العربية والإسلامية، دار نهضة مصر، مصر.

قندوز، محمد الماحي، (2006)، قواعد المصلحة والمفسدة عند شهاب الدين القرافي من خلال كتابه الفروق، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان.

الكبيسي، عامر، (2005)، الفساد والعولمة: تزامن لا توأمة، المكتب الجامعي الحديث، السعودية.

اللوزي، موسى، (2000)، التنمية الإدارية:المفاهيم الأسس التطبيقات، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن.

محمد كلالده، ظاهر، (1997)، الاتجاهات الحديثة في القيادة الإدارية، دار زهران للنشر، الأردن.

وولف، فرانسيس، (1994)، أرسطو والسياسة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان.

Anassi Peter, (2004), corruption in Africa: the Kenyan experience, Trafford publishing, Canada.

Chagnollaud Jean- Paul, ravenal bernard, (1995), Corruption et Politique en Europe du sud, l'harmattan, Paris.

Degraaf Gjalt, Von Maravic Patrick, Wagenaar Pieter, (2010) The Good Cause: Theoretical Perspectives on Corruption, Verlag Barbara Budrich.

kazimirski, Albert debiberstein, (2007), Dictionnaire Arabe-Français, corgia press llc, Paris.

Webster, Meriam, Meriam Webster's: French-English Dictionary (2000), Library of congress cataloging in publication data, USA.

المقالات:

خان، فضيل، محمد توفيق، شعيب، (2016)، الفساد الإداري والمالي المفهوم والأسباب والآثار وسبل العلاج، مجلة الحقوق والحريات، عدد 02، الصفحات 394-407.

خير الله، داود، (2004)، الفساد كظاهرة عالمية وآليات ضبطها، المستقبل العربي، عدد 309، الصفحات 66-93.

عبد الفضيل، محمود، (2004)، مفهوم الفساد ومعاييره، المستقبل العربي، عدد 309، الصفحات 34-58.

نافعة، حسن، (2004)، دور المؤسسات الدولية ومنظمات الشفافية في مكافحة الفساد، المستقبل العربي، عدد 110، الصفحات 87-104.

مداحي، عثمان، (2019)، الجهود الدولية لمكافحة الفساد- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد أنموذجا، أبعاد اقتصادية، المجلد 9 العدد 1، الصفحات 01-19.

David, Iyanda, (2012), Corruption: Definition Theories and Concepts, Arabian Journal of Busness and Management Review, vol 02, No 04, p 37-45.

May Farid, (2001), Corruption: a theorical perspective, Al-Siyassa Al-Dawliya, Issue 143, pp 35-43.

Morris, Stephen, (1999), Corruption and Politics in Contemporary Mexico, Library of Cataloging in Publication Data, USA, pp 1-37.

Ngwube Arinze, Okoli Chuka, (2013), The Role of The Economic Financial Crime Commission in The Fight Against Corruptin in Nigeria, Journal of Studies in Social Sciences, Vol 04, No 01, pp 92-107.

Vannucci, Alberto, (2015), Three Paradigms For The Analysis of Corruption, Labour Law Issues, Vol 01, No 02, pp 02-31.

المداخلات:

الصاوي، علي، (2004)، دور المجالس العربية في مكافحة الفساد، مؤتمر برلمانيون ضد الفساد، لبنان.

صقر عاشور، أحمد، (2006)، مكافحة الفساد في الدول العربية: إشكالية البحث والقياس، ندوة المشاريع الدولية لمكافحة الفساد والدعوة للإصلاح السياسي والاقتصادي في الأقطار العربية، لبنان.

Khan,Mushtaq,(2006), Governance and Anti-Corruption Reforms in Developing Countries: Policies, Evidence and Ways Forward, International Monetary Affairs and Development, The Intergovernmental Group of Twenty-Four on G-24, New York.

التقارير

Baez Camargo Claudia, Sambaiga Richard, (2017), Behavioural Influences on Attitudes Towards Petty Corruption: A Study of

Polner, Mariya, Ireland, Robert, (2010), Overview of Literature on Corruption, WCO (World Customs Organization).

Mccusker, Rob, (2006), Review of Anti-Corruption Strategies, Published By The Australian Institute of Criminology.

Netherlands Institute of International Relations, (2007), Framework For Strategic Governance and Corruption Analysism Designing Strategic Responses Towards Good Governance, Conflict Research Unit – CLINGENDAEL.

Social Norms and Mental Models in Tanzania, Basel Institute Governance.

Transparency international, (2004), rapport mondial sur la corruption, éditions karthala, Paris.

United Nations Office on Drugs and Crime, (2020), Holistic Integrity Frameworks to Address Corruption, UN-PRAC.

مواقع الإنترنت

منظمة الشفافية الدولية، (2021)، مؤشر مدركات الفساد 2020: أبرز الملامح العالمية، موقع الشفافية الدولية، الرابط:

https://www.transparency.org/ar/news/cpi-2020-global-highlights

تاريخ زيارة الموقع: 2021/06/04.